ولم يجز في غيره من الافعال ذات المفعولين لان
الالغاء فيهما لا تغير معنى الكلام لانك اذا قلت زيد
ظننت مقيم كان بمنزلة قولك زيد مقيم في ظني ولو قلت
زيدا اعطيت درهما وزعمت انك تريد زيد درهم في اعطائي
لاحلت الكلام قوله والتعليق بالاستفهام واللام و
انما علقت عند الاستفهام لان الاستفهام يقتضي صدر
الكلام وكذا اللام فيجعلان الفعل لا يعمل لفظا
فاذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق
كان الجزاء ان في موضع نصب لان العلم واقع عليها
وقد عدل الى الابتداء محافظة على اللفظ ولا يكون التعليق
في غير هذه الافعال لا تقول اعطيت لزيد درهم لان
ذلك لا يؤدي المعنى ويغير الكلام وانما سمي هذا تعليقا
لان هذه الافعال لما كانت واقعة على الجزئين في الحقيقة
كانت معملة في المعنى من هذه الجملة وهي غير معملة لفظا
فكانت معملة من جهة وغير معملة من جهة فشبهت بالمرأة

المعلقة

المعلقة وهي التي ليست بذات بعل ولا مطلقة والله
اعلم **الباب الرابع في العوامل المعنوية** وقد
مضى الآن ضربا العوامل اللفظية القياسية
والسماعية وبقي ضرب المعنوي وهو شيئان عند سيبويه
وثلثة عند ابي الحسن الاخفش قوله المعنوية الاول
الابتداء وهو تعرية الاسم عن العوامل اللفظية
للاسناد وقد عرفت فيما تقدم ان العامل المعنوي
هو الذي لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى تعرف
بالقلب وعامل المبتدا والخبر هكذا عند اصحابنا لان
رافعهما هو التعري من العوامل اللفظية لاجل الاسناد
وانما قيد بقيد الاسناد ايذانا بان الاسم لو عري عن العوا
مل ولم يسند اليه شئ فلفظ زيد مثلا من غير خبر
لفظا او تقديرا لم يكن مبتدأ بل كان بمنزلة الاصوات مظهرا او مضمرا
التي حقها ان يتلفظ بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق
الا بعد العقد والتركيب وانما وجب ان يعمل هذا المعنى الرفع

Copyright © King Saud University